تشخيص أسباب تسرب الفتيات من التعليم الثانوي في شبوة

■ كتب: عادل القباص

○ نظمت جمعية النشء الحديث وجمعية الأسرة والطفل بمحافظة شبوة ورشة عمل حول ظاهرة تسرب الفتيات من التعليم الثانوي، وأوضحت الدكتورة اشراق ربيع أحمد السباعي- رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة بالمحافظة- أن تمكين الفتاة من التعليم وخلق فرص عمل مناسبة لها يمثل الأساس المتين لمساهمتها في عملية البناء والتنمية وإعدادها ذاتياً لمعرفة حقوقها وواجباتها.

مشيرة إلى أن من أسباب تسرب الفتاة من الثانوية العامة بالمحافظة يعود الى الفقر حيث لم يتمكن أولياء الأمور من تغطية مصاريفهن إضافة الى بعد المدارس عن السكن وعدم وجود المواصلات أو حوافز لهن حتى يستطعن إكمال دراستهن الثانوية، إضافة الى الزواج المبكر.

هذا وقد أكد المشاركون في الورشة ضرورة وضع خطة للعام الدراسي ٢٠١٠ - ٢٠١١م تدعم التحاق الفتاة بالتعليم خاصة في المناطق الريفية من خلال توفير الدعم الغذائي والزي المدرسي.○

12 وزارة تتفق على زيادة مشاركة المرأة

■ في إطار العمل على تنفيذ مشروع برنامج التأكيد على مكون المرأة وإدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة، عقدت اللجنة الوطنية للمرأة عدداً من ورش العمل في (١٢) وزارة وذلك لعرض نتائج التقارير التحليلية للنوع الاجتماعي والتي تم الرفع بها بناءً على الوثائق التي تم الحصول عليها من الوزارات عن طريق الفريق المكلف بذلك.. وعن أهم التوصيات التي خرجت بها ورش العمل عرضت لنا الأخت ذكرى النقيب- مدير إدارة الصحة باللجنة الوطنية للمرأة ومساعد منسق مشروع إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة- ملخصاً بالوزارات المستهدفة وأهم السياسات والتوصيات التي خرجت بها أعمال تلك الورش..

هناء الوجيه

الصحة توصي رفع نسبة التوظيف إلى 20%

الداخلية: إدارات خاصة بشكاوى النساء في أقسام الشرطة.. والتخطيط لتوظيف 3000 امرأة

○ استهدف المشروع (١٢) وزارة هي: الصحة، والمياه، والصناعة، والثروة السمكية، والشؤون الاجتماعية، والزراعة، والعدل، والداخلية، والأوقاف، الى جانب وزارتي الخدمة المدنية والإدارة المحلية.. ومؤخراً عقدت ورشة في وزارة التعليم العالي.

وقد اشتركت معظم الوزارات في الاتفاق على رفع نسبة النساء في التوظيف خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة والعمل على توزيع رفع حصة النساء في البرامج التدريبية بالإضافة الى إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي.

استقطاب

○ أما بالنسبة للسياسات والتوصيات الخاصة بكل وزارة فقد أوضحت ذكرى النقيب أن وزارة الصحة عقدت ورشة بحضور ممثلي بعض الإدارات المعنية ومنسقة المشروع الى جانب خبير النوع الاجتماعي أوصت برفع مستوى التوظيف للإناث في ديوان الوزارة من (١٣,٥٪) الى (٢٠٪) خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة، وبذات النسبة للإناث في المناصب القيادية واستقطاب المزيد من القيادات النسوية، كما أوصت الورشة بتوسيع خدمات الأمومة الآمنة بنسبة تغطية تصل الى (٩٠٪) في إطار خدمات الصحة الإنجابية ورفع نسبة الإناث المشاركات في التدريب الداخلي والفني والإداري بنسبة (٢٠٪) بدلاً من (٧٪).

الزراعة: استيعاب 30% من خريجات كليات الزراعة

العدل: استيعاب 30% في التوظيف.. وفرع للمعهد العالي للقضاء بعدن

بيانات حساسة

○ وفي وزارة المياه فقد أكدت نتائج الورشة على رفع نسبة التوظيف من الكادر النسائي الى (٣٠٪) بدلاً من (١٨٪)، ونسبة التدريب للإناث إلى (٢٠٪) من (١١٪) وتوفير ظروف ملائمة لتشجيع وتدريب الاناث، وكذا استكمال إنشاء وحدة المعلومات ورفدها بكادر نسائي متخصص مع تفعيل نظام المتابعة والتقييم الآخذ في الاعتبار النوع الاجتماعي.

سيدات الأعمال

○ وتتابع مساعد منسقة مشروع إدماج النوع الاجتماعي في الخطة الخمسية الرابعة بالقول: أما في وزارة الصناعة والتجارة فقد أكدت الورشة على تحسين بيئة الأعمال الخاصة بسيدات الاعمال ورفع نسبة النساء المستفيدات من البرامج التوعوية النسوية الى نسبة (٢٠٪) وكذا رفع نسبة تعيين الموظفات المتخصصات والعمل على إنشاء نافذة خاصة بالمرأة في جميع المحافظات لتقديم المعاملات وإنجازها بسهولة، وإقرار عدد من الامتيازات التي تشجع المرأة للدخول في مجال التجارة والاستثمار.. كما أوصت الورشة بإنشاء إدارة خاصة بسيدات الاعمال في الوزارة.

برامج مُدرة للدخل

○ وفي وزارة الثروة السمكية فقد أكدت الورشة على تنفيذ برامج استثمارية مدرة للدخل تخدم المرأة، كإعداد «معامل حرفية يدوية لشباك الصيد أو سوق للمنتجات.. وغيرها»، إضافة الى تنفيذ مسوحات ودراسات جداول اقتصادية حول احتياجات المرأة الساحلية وتقييم أثر تلك المشاريع والخدمات على النساء المستفيدات..

النشاط في الريف

○ وبالنسبة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فقد أشار الملخص إلى أن نتائج الورشة المنعقدة في الوزارة- بحضور الدكتورة أمة الرزاق علي حمد وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ورئيسة اللجنة الوطنية للمرأة- قد ركزت على بناء قدرات المرأة والاهتمام بالنشاط النسوي في الأرياف من أجل زيادة ورفع المستوى المعيشي للأسرة وزيادة مساهمتها في سوق العمل بنسبة (٢٠٪) مع رفع نسبة توظيف الإناث الى (٥٪) سنوياً في ديوان عام الوزارة والجهات التابعة لها خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة.

وفي إطار التوعية أكدت الورشة على ضرورة التوعية بالحقوق القانونية والسياسية والاجتماعية للمرأة لـ(٥٠٪) من إجمالي المترددات على مراكز الاسر المنتجة، وتقديم المساعدات الإرشادية وتأمين الرعاية الإيوائية للنساء ضحايا العنف وذلك ببناء عشر دور إيواء في عشر محافظات رئيسية، الى جانب تخصيص (١٠٪) من البرامج الاستثمارية للنساء.

خريجات الزراعة

○ حول ذات الشأن أُقر اعتماد (٣٠٪) سنوياً من مجموعة الوظائف في وزارة الزراعة للخريجات من كلية الزراعة على مستوى المحافظات خلال السنوات الخمس القادمة حسب ما ورد في نتائج ورشة العمل المنعقدة في الوزارة بحضور معالي وزير الزراعة والري ورئيسة اللجنة الوطنية للمرأة.

زيادة القاضيات

○ وفيما يتعلق بوزارة العدل فقد تمت الموافقة على زيادة عدد الموظفات بنسبة (٣٠٪) خلال سنوات الخطة الخمسية القادمة والعمل على زيادة عدد القاضيات بنسبة (٥٪) وذلك من خلال زيادة نسبة الالتحاق بالمعهد العالي للقضاء، بالإضافة الى فتح فرع للمعهد العالي للقضاء في محافظة عدن، وكذا رفع نسبة حصة الموظفات من برامج التدريب الداخلي والخارجي بنسبة ١٥٪ بحسب ما ورد في نتائج وتوصيات ورشة العمل التي انعقدت في الوزارة بحضور وكيل الوزارة لقطاع التخطيط والتوثيق وكذا رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة.

وأوصت الورشة بضرورة العمل على إنشاء وحدات خاصة بخدمات المرأة في المحاكم، وإنشاء محاكم خاصة بالأسرة ومكاتب التوفيق في قضايا الأسرة الى جانب مراجعة القوانين من منظور النوع الاجتماعي وإدماج مفهومه في إطار مقررات المعهد العالي للقضاء.

أقسام الشرطة

○ وفي وزارة الداخلية أكدت الورشة في توصياتها على أهمية استحداث إدارات خاصة بشكاوى النساء في أقسام الشرطة وعلى ردم الفجوة الاجتماعية القائمة على أساس النوع بنسبة (١٠٠٪) مقارنة بالعدد الموجود حالياً وهو (١٢) إدارة، وفتح فروع جديدة للإدارة العامة للمرأة في المحافظات بنسبة (١٠٠٪) من العدد الحالي (٧) فروع، بالإضافة الى العمل على رفع عدد النساء الملتحقات بالشرطة النسائية بقبول (٣٠٠٠) كأفراد أي بنسبة (١٠٪)، وتأهيل (١٠٠) ضابط بنسبة (٥٪) خلال سنوات الخطة الخمسية الرابعة.

وعلى ذات الصعيد أكدت نتائج الورشة على أهمية رفع حصة النساء الشرطيات في برامج التأهيل والتدريب والعمل على تأهيل عدد (٢) من النساء لتعيينهما مديراً عاماً وعشر بمنصب مدير إدارة و(٢٤) بمنصب رئيس قسم.

ودعت إلى الاهتمام بالمرأة السجينة من حيث العمل على فصل السجينات ذات الجنح الكبيرة عن الجنح البسيطة والتأهيل والتدريب وغيرها من جوانب الاهتمام الأخرى.

مقترحات

○ وفي تتابع لعرض الملخص من قِبَل مساعد منسق مشروع إدماج النوع الاجتماعي، أشارت الأخت ذكرى النقيب- وفقاً لنتائج وتوصيات ورشة العمل التي انعقدت في وزارة الخدمة المدنية فقد أوصت الورشة على زيادة نسبة توظيف النساء من (١٨٪) الى (٢٣٪) خلال سنوات الخطة الخمسية وأعد مقترحات لمواد قانونية بشأن توظيف النساء وإيصالهن الى مواقع صنع القرار على المستويين المركزي والمحلي من خلال تحديد نسبة معينة بهذا الخصوص.

وزارة العمل: بناء عشر دُور لإيواء ضحايا العنف

التعليم العالي: 50% من التوظيف الجديد للمرأة

○ وأوصت الورشة الخاصة التي عقدت بوزارة الأوقاف والإرشاد بضرورة فتح فروع للإدارة العامة للمرأة في المحافظات، بالإضافة الى إشراك المرأة في إعداد الخطط والسياسات والموازنات الخاصة بالوزارة الى جانب إنشاء قاعدة بيانات مصنفة بحسب النوع الاجتماعي.

خصوصية المرأة

○ هذا فيما ركزت التوصيات التي خرجت بها الورشة التي عقدت بوزارة التعليم العالي على ضرورة رفع نسبة الإناث في مواقع صنع القرار الى (١٥٪) ونسبة العاملات في الوزارة الى (٢٠٪) من خلال تخصيص أكثر من (٥٠٪) من التوظيف الجديد لصالح الإناث، وزيادة التدريب للنساء الى (٣٥٪)، بالإضافة الى الاستمرار في تطبيق قرار الدراسات العليا الذي يخصص ٧٥٪ من المنح الداخلية للإناث، مع رفع نسبة الدراسات العليا في الخارج من (١٢٪) الى (٢٥٪).

وفي الختام تم التأكيد على الارتقاء بالمستوى التعليمي والوظيفي للمرأة والعمل على ردم الفجوة الاجتماعية القائمة على أساس النوع

رحيق المساواة

ذاكرة جامعة عدن

د/ الهام باشراحيل

■ مع نهاية هذا العام ٢٠١٠م تصبح جامعة عدن من الجامعات المعمرة.. ولا شك أنها خلال الأربعين سنة المنصرمة من عمرها قد شهدت الكثير من الأحداث والتطورات ورسمت كماً هائلاً من الخبرات، ورحل عدد كبير من مؤسسيها ومنتسبيها الذين وهبوا أنفسهم للدراسة والمعرفة، وبات من الضروري واللازم عليها توثيق ذاكرتها وتنظيمها.

رغم الجهود الكبيرة التي بذلها جميع قادة ومنتسبي جامعة عدن منذ عام ١٩٧٠ في سبيل أرشفة وثائق الجامعة، من السهل أن نلمس اليوم صعوبة العثور على أساس البداية لاسيما أننا في عالمنا الثالث لا نحبذ الإحتفاظ بالوثائق القديمة ونتخلص منها دورياً بأي شكل من الأشكال.. وبشكل عام ليس في اليمن، وأيضاً في معظم البلدان النامية.. نحن بحاجة إلى أرشيف مركزي تحفظ فيه كل مصادر المعرفة الإنسانية التابعة للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية، وحماية التراث الإنساني، كما هو الحال في جامعات الدول المتقدمة.

لهذا جاءت مبادرة رئيس جامعة عدن الدكتور عبدالعزيز صالح بن حبتور، لإعداد كتاب يتضمن ذاكرة الجامعة، مؤرخاً لمسيرتها خلال الأربعين عاماً الماضية، في وقتها لتسد خللاً كبيراً في حياة الجامعة.

منذ القدم أحس الإنسان بحاجة ماسة وضرورية لتوثيق الأحداث التي مر بها إثباتاً لدوره في المشاركة وصنع تلك الأحداث وتأثيره عليها..

إن عملية التوثيق التي قام بها الإنسان على مر العصور هي اكبر كنز للانسانية ولولاها لما استطعنا أن نتعرف على الحضارات المختلفة، ولما وصلت إلينا سيرهم، ويمكننا القول بأن البداية لعملية التوثيق كانت مع بدء الحضارات الأولى حيث استخدم الإنسان أساليب مختلفة تتجلى بوضوح في الآثار والمخطوطات القديمة والتي تضمنت معلومات تشير إلى الحقب الزمنية التي كان يعيش بها صانعو تلك الآثار.

إن عملية حفظ وتوثيق وأرشفة المصادر المعلوماتية في قسم ذاكرة الجامعة في المكتبة المركزية، وأيضاً لكتابة تاريخ الجامعة هذا لا يأتي إلا من صنع الرجال الطموحين الذين يريدون تحقيق الجودة الحقيقية للمكتبة ولاجيال الغد، باعتبار المكتبة ليس مجرد مرفق عادي بل مرفق أساسي ومهم، لما لها من دور بالغ الأهمية في التكوين الثقافي، وأيضا باعتبارها مرجعاً أساسياً لاختزان المعلومات واسترجاعها.

ومن أجل إعداد كتاب ذاكرة الجامعة، لابد من التأكيد على أهمية الاستفادة من جميع الخبرات البشرية المتوافرة في الجامعة وقسم المكتبات والمعلومات وإدارة المعلومات، حيث تعد المكتبة الجامعية من بين المرافق والمؤسسات الحضارية التي من شأنها أن تلعب دورا بارزا في التحسين من المستوى الجامعي من جهة، وتطوير البحث العلمي من جهة أخرى، بعد أن كانت بدايتها مجرد مكان لحفظ الإنتاج الفكري.○

تهريب الأطفال.. أرقام مخيفة

■ في حين أن العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية تحث على أهمية الاهتمام بالطفولة وتُحمل مسؤولية حمايتها كافة أفراد المجتمع فإن القوانين الوطنية تحذو حذوها وتحدد في نصوصها، بمثالية كافة الحقوق المرتبطة بالطفل منذ ولادته وحتى يبلغ أشده ويصبح قادراً على تحمّل مسؤولية نفسه، ولكن – للأسف – ما يحز في النفس ويعمّق الجرح أن تظل قوانيننا مجرد حبر على ورق وأقوال لا تجد طريقها الى التنفيذ.

أطفال بلادنا في ظل أوضاع قاسية، أغلبهم يتخبطون في غياهب ظروف ومصير مجهول يُلقي بهم قسراً نحو طريق العمالة أو الهروب.

والمؤلم أن يتم تهريبهم بعلم وموافقة ذويهم الذين ينبغي أن يكونوا أحرص الناس على حمايتهم والاهتمام بهم.. هذا الأمر أثبته أول دراسة علمية قامت بها منظمة اليونيسيف عام ٢٠٠٥م، حيث أشارت إلى أن نسبة ٨٢,٤٪ من سكان مناطق حجة والمحويت لديهم أطفال يعملون في السعودية، كما أن نسبة ٨٤,٣٪ من سكان تلك المناطق يعترفون بوجود تهريب للأطفال في مناطقهم.

كما أثبتت الدراسة أن أكثر من ٦٢٪ من الاطفال –ضحايا التهريب – ينتمون الى أسر تضم أفراداً كثيرين ويحتاجون لمصادر البحث عن الرزق، فيكون تهريب أبنائهم من أهم مصادر إيجاد الرزق.. لكن المرعب أن ظاهرة التهريب وصلت الى أرقام مخيفة بحسب إعلان لمنظمات المجتمع المدني، حيث وصل عددهم إلى نحو (٥٠) ألف طفل حتى الآن.

○ أرقام مخيفة وتزايد ملحوظ جعل الحكومة وبعض الجهات ذات العلاقة تستشعر مدى اتساع الفجوة وتزايد المخاطر، الأمر الذي جعل الحكومة تُقر خطة عمل وطنية تنفيذية بالتعاون مع منظمة اليونيسيف لمواجهة مخاطر هذه الظاهرة..

وبالرغم من بدء العمل في تنفيذها، إلا أن التهريب مازال مستمراً.. وتتمركز عصابات المتاجرة بالاطفال في وكرها المتمثل بمنطقة حرض الحدودية –حسب ما ورد في الدراسة الميدانية التي شاركت بها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمة اليونيسيف.

وبحسب التقارير تمكنت السلطات من ضبط ٢٧ مهرباً يتاجرون بالاطفال وتم إحالتهم الى النيابة المختصة، ومع ذلك مازالت كل الجهود التي تُبذل ضئيلة إذا ما قورنت بالنسب المتزايدة من عدد الاطفال الذين يتم تهريبهم.

وبالعودة الى تقارير منظمة المجتمع المدني فإن ظاهرة تهريب الاطفال باتت تتجاوز مجرد العمل في دول الجوار، فها هي تمتد الى ممارسات تنتهك طفولتهم ويتم استخدامهم في أعمال غير مشروعة من ضمنها العمل في مجال التسول والعمالة وخدمة الحجاج وخاص مع اقتراب مواسم الحج، حيث تحشد عصابات التهريب طاقاتها وهي تعمل بدون إنسانية بهدف استغلال أولئك الأبرياء في ذلك الموسم.. وبحسب التقارير الرسمية فإن السلطات خلال النصف الاول من العام ٢٠٠٩م تمكنت من إحباط محاولات تهريب نحو (٤٥٠) طفلاً وطفلة يمنياً كان الغرض من تهريبهم العمالة بهم واستغلالهم في أعمال التسول وغيرها من الأعمال غير المشروعة.

ظاهرة تهريب الاطفال هي إضرار بكل مصالح الوطن وهي تدمير للبنية الاقتصادية كما أنها تخبُّط لأبرياء لا يدركون غياهب المجهول الذي يُقادون إليه.. وهذا ما يتطلب تكاتف الجميع –حكومة ومؤسسات مجتمع مدني وأفراداً– في سبيل العمل الجاد للحد من ظاهرة تهريب فلذات الأكباد.

المحررة

طالبت بإعطاء السجينات طابع القضايا المستعجلة

لجنة الشورى تحذر من الأوضاع الصعبة في السجون

■ كشفت لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني بمجلس الشورى في تقريرها المرفوع لرئاسة المجلس الأسبوع الماضي حول تحسين أوضاع المؤسسات العقابية وتطوير أداء أجهزة القضاء- أن التحسن الذي طرأ في أداء وزارة العدل والنيابة العامة لم يحسن أحوال المساجين من حيث إدارة السجون وبيئة السكن والغذاء الذي يقدم، كما أنه لم يحل مشكلة الاكتظاظ داخل السجون ولم يحسن الصحة العامة للمساجين..

فيصل الحزمي

المطالبة بوضع حد لنسيان السجناء وحل مشكلة المعسرين

وأثنت اللجنة في تقريرها على ما اتخذته وزارة العدل ومكتب النائب العام من إجراءات لتحسين أداء الحكام والنيابات في مختلف المحافظات والسجون.. إلاّ أنها لم تكن لوحدها كافية لتحقيق انفراج مهم في الأوضاع الراهنة للسجون والسجناء على اعتبار أن الإصلاحات المتعلقة بالسجون موزعة بين عدة جهات حكومية.

واقترحت اللجنة دعوة الجهات المعنية التي لم تنفذ ما التزمت به للحضور في جلسة عامة لمجلس الشورى لمناقشة أسباب عدم تنفيذ توصيات المجلس والصادر بها توجيهات من فخامة رئيس الجمهورية.

هذا وكانت اللجنة قد طالبت التخفيف على السجناء وعدم اهمال قضاياهم أو نسيانهم في السجون بعد انقضاء فترة العقوبة إضافة إلى معالجة قضية المعسرين وكل ما من شأنه احقاق العدالة..

وأوصت اللجنة وزارة الداخلية ممثلة بالجهة المختصة فيها «مصلحة السجون» وضع خطة خمسية تحدد فيها استراتيجية شاملة لتطوير السجون.

وطالبت وزارة الداخلية بإلزام مديري عموم السجون بعدم إيداع أي شخص في السجن إلا بموجب أوامر من الجهات القضائية المختصة.

كما طالبت اللجنة وزارة الشئون الاجتماعية والعمل القيام بإنشاء مراكز للأحداث في كافة محافظات الجمهورية تجنباً لإيداع الأحداث في السجون العامة وصرف الضمان الاجتماعي لأسر السجناء.

وأوصت أيضاً النيابة العامة بإعطاء قضايا السجينات طابع القضايا المستعجلة نظراً للحساسية الاجتماعية ولظروف سمعة المرأة في بلادنا.

وعلى وزارة الصحة تخصيص كادر طبي (أطباء- وطبيبات) وانتدابهم في كافة سجون محافظات الجمهورية وكذا إنشاء الصيدليات وتجهيزها بالأدوية والتعاون الكامل مع مديري السجون فيما يخص السجناء المرضى المحتاجين للتدخل الجراحي.

وبالنسبة لوزارة التدريب الفني والمهني فإن عليها تجهيز الورش والمعامل بالمعدات التأهيلية المناسبة لاستخدامها لإعادة تأهيل المساجين.

وتوصي وزارة الثقافة بإنشاء مكتبات وتزويدها بالكتب التي تسهم في مكافحة الجريمة وإعادة تأهيل المساجين في كافة سجون محافظات الجمهورية.

وأكدت اللجنة على مصلحة السجون التشديد بمنع دخول القات والسجائر إلى السجون والاهتمام بالجوانب الرياضية والثقافية والتعليمية والتأهيلية.

ودعت السلطات المحلية في المحافظات إلى إنشاء إدارة خاصة بالسجون بهدف التنسيق مع مصلحة السجون المركزية لتوفير الخدمات والمتطلبات ولتكون حلقة وصل مع مكاتب الجهات الحكومية الأخرى ذات الاختصاص.

وأوصت وزارة العدل بإدخال التعديلات اللازمة على قانون الإجراءات الجزائية بما يكفل المحافظة على حقوق المتهم أثناء مرحلة التحقيق والمحاكمة وعدم قيد حريته إلاّ في الحدود الضرورية.. كما توصي اللجنة وزارة العدل بوضع معالجات قانونية وشرعية بينة للتعاطي مع معضلة المساجين المعسرين وكذا وضع معالجات قانونية تلزم الحكام بسرعة البت في القضايا المعروضة على المحاكم خلال مدد زمنية محددة فهذه المسألة تشكل مربط الفرس في ما يشكو منه الناس حالياً من القضاء.

وكذا على (مصلحة السجون) إنشاء سجون احتياطية (رجال- نساء) مستقلة عن السجون المركزية في كافة محافظات الجمهورية.

وزارة الأوقاف والإرشاد هي الأخرى ينبغي قيامها بتوظيف عدد من خريجي وخريجات معاهد الإرشاد للعمل والإرشاد في السجون وتخصيص أماكن للعبادة داخل السجون ونشر الوعي الديني الذي من شأنه أن يساعد على تعديل سلوك المساجين.

وعلى وزارة الداخلية (مصلحة السجون) وضع خطة عامة لبرامج التغذية في كافة السجون وزيادة الاعتمادات المالية المخصصة لهذا الغرض للخدمات العامة داخل السجون حيث يعاني معظم السجناء من سوء التغذية.

وقال تقرير اللجنة لابد أن يكون هناك أدوار للمجالس المحلية والمحافظين في إيجاد حلول محلية ومعالجات لقضايا السجون في المحافظات المختلفة حيث لا يعقل أن تظل كل المعالجات مرهونة بما تقدمه الأجهزة المركزية في العاصمة.

تجدر الإشارة إلى أن لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني بمجلس الشورى طلبت في ختام تقريرها من رئاسة المجلس حث الجهات المعنية على تنفيذ التوصيات المرفوعة وإيلاء هذا الموضوع اهتماماً خاصاً، محذرة من إهمال التعاطي مع الأوضاع الصعبة التي تشهدها الكثير من سجون الجمهورية والذي من شأنه أن يفاقم المشكلة ويجعل بلادنا عرضة لمن يريد الاصطياد في الماء العكر من خلال الانتقادات الداخلية والخارجية المتصلة باحترام حقوق الإنسان.○

لاترم بالمهملات في الشارع .. بل ضعها في المكان المناسب